



مذكرة تفاهم بين

الهيئة العليا للسياحة وإمارة المنطقة الشرقية

المملكة العربية السعودية الهيئة العليا للسياحة

مذكرة تفاهم بين كل من

الهيئة العليا للسياحة وإمارة المنطقة الشرقية

حول تطبيق توصيات السياسة العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره

تمهيد:

أخذاً في الاعتبار:

- الفقرة (٢) من قرار مجلس الوزراء رقم (٩) وتاريخ ١٤٢١/١/١٢هـ المنشئ للهيئة العليا للسياحة المتضمنة اعتماد السياحة الوطنية قطاعاً اقتصادياً منتجاً.
- المادة الثالثة من تنظيم الهيئة العليا للسياحة الصادر بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٩ وتاريخ ١٤٢١/١/١٢هـ، والتي تنص على أن غرض الهيئة الأساسي هو " الاهتمام بالسياحة في المملكة، وتنميتها، وتطويرها، والعمل على تعزيز دور قطاع السياحة، وتذليل معوقات نموه باعتباره رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني ".
- الفقرة (٦) من المادة الرابعة من تنظيم الهيئة العليا للسياحة التي تنص على اختصاص الهيئة في " تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والأهلية المعنية فيما يخدم أغراض الهيئة ".
- ما تضمنته السياسة العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره، وخطة العمل الخمسية لتنفيذ السياسة العامة بالإضافة إلى منهج الشراكة لتفعيل خطة العمل والتي اعتمدها جميعاً مجلس إدارة الهيئة العليا للسياحة بناء على اختصاصه المنصوص عليه في تنظيم الهيئة وما تضمنته من توصيات ونتائج.
- الطبيعة المجزأة ومتعددة الجوانب لقطاع السياحة، والحاجة إلى تنمية هذا القطاع بشكل متكامل ومخطط ومنظم إلى جانب الإدارة الفعالة للقطاع، وكذلك الحاجة الضرورية للتعاون والتنسيق الوثيقين بين الهيئة العليا للسياحة والجهات والمؤسسات العامة والخاصة.

هـمير

المملكة العربية السعودية الهيئة العليا للسياحة

- التزام الهيئة العليا للسياحة من خلال " خطة العمل " بتنمية السياحة الوطنية في الخمس سنوات القادمة معتمدة بشكل أساسي على تفاعل شامل ومثمر بين الشركاء في تنمية السياحة من القطاعين العام والخاص، والتي تعتبر إمارات المناطق أحد هؤلاء الشركاء.
- الاختصاصات والصلاحيات التي تمارسها إمارة المنطقة الشرقية والمتعلقة بالمجالات التي تؤثر أو تتأثر بالسياحة.
- الاختصاصات ذات العلاقة للهيئة العليا للسياحة المنصوص عليها في كل من قرار مجلس الوزراء رقم (٩) الصادر في ١٤٢١/١/١٢ هـ وتنظيم الهيئة الصادر بموجب القرار.
- أن التخطيط السياحي على مستوى المناطق هو الخطوة الأولى الضرورية والمنطقية في تسلسل مهام التخطيط التي يجب القيام بها في المملكة، وذلك ضمن الإطار الذي تضمنته السياسة العامة وخطة العمل والذي سيتم من خلاله تنمية صناعة السياحة بالمملكة.

وحيث تضمنت خطة العمل العديد من الإجراءات والمهام التي يتطلب تنفيذها التعاون بين كل من الهيئة العليا للسياحة وإمارة المنطقة الشرقية، وذلك وفق ما هو مبين تفصيلاً فيما يلي، فقد تم في ١٤٢٤/٤/١١ هـ الموافق ٢٠٠٣/٦/١١ م الاتفاق بين كل من الهيئة العليا للسياحة وإمارة المنطقة الشرقية على الآتي:

١. يؤكد الطرفان التزامهما بالإسهام في تنمية قطاع السياحة وفق توجه قرار مجلس الوزراء رقم (٩) وتاريخ ١٤٢١/١/١٢ هـ، ويتفقان على التعاون بشكل وثيق وفاعل وعلى أساس مستمر - وفقاً لمنهج الشراكة - لضمان تنفيذ نتائج وتوصيات السياسة العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره وكذلك برامج وأهداف ومرامي خطة العمل الخمسية بشكل كامل.

٢. تشمل المجالات التي يتركز عليها تعاون الطرفين جميع ما تتضمنه وثيقة برنامج التخطيط للتنمية السياحية المستدامة في المناطق (المرفق رقم ١)، ويجوز للطرفين - حسب ما يريانه مناسباً - الاتفاق لاحقاً على إحالة أي مواضيع أو مسائل أخرى ذات علاقة بالسياحة إلى فريق عمل مشترك ليتم التعامل معها وفقاً لمذكرة التفاهم هذه، بحيث تعد تلك المواضيع أو المسائل المضافة جزءاً من وثيقة البرنامج.

المملكة العربية السعودية الهيئة العليا للسياحة

٣. يقوم الطرفان، وفقاً لمنهج الشراكة، بالآتي:

- (أ) العمل سوياً لمواجهة المعوقات وتسهيل نمو قطاع السياحة.
(ب) تقوم كل من الهيئة والمنطقة بتقديم الدعم الفني والمالي والعيني وفق ما هو مبين تفصيلاً في وثيقة البرنامج الملحقة بهذه المذكرة.
(ج) نظراً لمحدودية المدة والموارد المتوفرة، فقد اتفق الطرفان على تشكيل لجنة تنمية السياحة في المنطقة وفقاً للتصور المبدئي الموضح في وثيقة البرنامج، وتتبع منها لجنة توجيهية للخطة السياحية تكون مهمتها المتابعة المستمرة لتنفيذ البرنامج وتيسيرها.

توثيقاً لما تقدم، قام الطرفان بالتوقيع على هذه الوثيقة من نسختين استلم كل طرف نسخة منها في المكان والزمان المذكورين في التمهيد.

والله الموفق،،،

على يمينه

عن الهيئة العليا للسياحة

عن إمارة المنطقة الشرقية

صاحب السمو الملكي الأمير

سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن فهد بن عبدالعزيز